



منظمة
العمل
الدولية

نحو تنسيق الجهود لتوفير خدمات فعّالة خاصة بالتوظيف وبمعلومات سوق العمل في لبنان

ما الغاية من توافر معلومات سوق العمل؟

يُعتبر توافر معلومات موثوقة وملئمة ووافية حول سوق العمل عنصراً أساسياً في صناعة السياسات، والتخطيط التعليمي، والتوجيه الوظيفي، واستراتيجيات الشركات.

وتوفر أنظمة معلومات سوق العمل الراسخة معلومات عن العرض (المهارات المتاحة) والطلب (المهارات المطلوبة) على حدّ سواء في سوق العمل، ما يساعد على توقُّع الاتجاهات من قبل الباحثين عن العمل والمؤسسات التدريبية والشركات وصانعي السياسات. وتحتل المعلومات حول الأجور وشروط العمل وظروف سوق العمل العامة حيزاً كبيراً من الأهمية بالنسبة إلى عدد من أصحاب المصلحة مثل: الطلاب الذين يختطون لمسارهم الوظيفي، والباحثون عن العمل الذين يحاولون إيجاد وظائف مستدامة، والشركات التي تسعى إلى المحافظة على قدرتها التنافسية في السوق، والنقابات العمالية التي تحتاج إلى المعلومات من أجل تمثيل مصالح أعضائها بشكل جيّد. من ناحية أخرى، تحتاج الشركات إلى معلومات تتعلق بمدى توافر العمالة الماهرة، ولا سيما إن كانت تدرس إمكانية توسيع نشاطها أو إضافة منتجات وخدمات جديدة. وتُعتبر المعلومات حول الطلب على مهارات معيّنة مهماً بالنسبة إلى المؤسسات التعليمية بهدف تطوير وتعديل المناهج.

يسمح تحليل خصائص الباحثين عن العمل باستهداف أفضل للخدمات.

وقد تساهم معلومات خاصة بالباحث عن العمل، على غرار المستوى التعليمي، والمهارات،^٢ والعمر،^٣ والجنس، وخبرة العمل السابقة، ومكان السكن، ودرجة التنقل الوظيفي في سوق العمل، ومدة البحث بجديّة عن عمل، والتدخلات/الخدمات المقدمة سابقاً له، في تحديد أفضل وسيلة لمساعدته. ومن شأن تحليل دقيق للبيانات الموحدة أن يساعد مقدمي خدمات التوظيف على

معلومات أساسية

يواجه سوق العمل اللبناني تحديات بالغة الأهمية.

وفقاً لتقارير صادرة في الآونة الأخيرة، بلغ معدل البطالة في البلاد ١١ في المئة، مع بقاء الباحثين عن عمل غالباً من دون عمل لمدة تتجاوز العام. كما أن معدلات البطالة مرتفعة بشكل خاص في أوساط النساء (١٨ في المائة) والشباب (٣٤ في المائة).^١

ويتمسك سوق العمل بالآتي:

(أ) مستويات منخفضة لخلق الوظائف لاسيما في القطاعات ذات القيمة المضافة، ما يؤدي إلى بروز نقص في فرص العمل المتاحة؛

(ب) عدد كبير من العمال يعمل في القطاع غير الرسمي؛

(ج) هجرة داخلية ونزوح قسري من أجزاء أخرى من المنطقة، لاسيما من سوريا؛

(د) هجرة اليد العاملة الماهرة اللبنانية الشابة إلى الخارج؛

(هـ) مستويات مرتفعة من التمييز المهني وعدم مطابقة المهارات المطلوبة في سوق العمل مع مؤهلات الباحثين عن العمل.

يهدف هذا الموجز إلى تسليط الضوء على أهمية تعزيز وظيفة الوساطة في سوق العمل لمواجهة تحديات التوظيف الحالية في لبنان.

ويقوم بدراسة التحديات الرئيسية في بيانات سوق العمل الحالية، وتحديد سبب حاجة أصحاب المصلحة الأساسيين في سوق العمل، على غرار مزودي خدمات التوظيف، إلى هذه المعلومات. كما يتناول الدور البارز الذي يضطلع به مزودو خدمات التوظيف في جمع وتحليل واستخدام معلومات سوق العمل من أجل توفير توجيه وظيفي عالي الجودة للباحثين عن العمل. ويقدم، علاوةً على ذلك، معلومات حول السبل الممكنة لتعزيز قدرة الحكومة اللبنانية على جمع وتحليل ونشر معلومات سوق العمل (LMI) في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة بها.

1. D. Robalino and H. Sayyed: Republic of Lebanon – Good jobs needed: The role of macro, investment, education, labor and social protection policies (MILES) – A multi-year technical cooperation program (Washington, DC, World Bank, Middle East and North Africa, Human Development Group (MNSHD), December 2012).

٢. لا يتم إثبات جميع المهارات عبر الشهادات. قد يرغب الباحثون عن موظفين في الاستعانة بأدوات اختبار سهلة الاستخدام مشابهة لتلك المتاحة عبر الإنترنت على موقع Bayt.com.

٣. مثلاً، يمكن للقوى العاملة المسنة أن تدل على احتياجات توظيف محتملة.

الرسم ١: من هم المخبرون الرئيسيون في سوق العمل؟

- منظمات العمال وأصحاب العمل
- غرف التجارة
- اللجان القطاعية

- الوزارات الحكومية
- الوكالات الإحصائية
- الحكومات المحلية

- الوكالات الدولية والتنمية المحلية

- المنظمات الغير الحكومية
- وكالات الاستخدام والتوظيف العامة والخاصة

- المؤسسات التعليمية في جميع مراحل التعليم

- التعداد السكاني العام

إن نهج دائم للإرشاد يدعم الخيارات الوظيفية ويساعد على تحسين مطابقة الكفاءات مع الوظائف المتاحة.

عادةً ما تقدم المؤسسات التعليمية المشورة إلى الشباب في خضم التخطيط لمسارهم الأولي نحو تحديد توجههم المهني، في حين يظطلع مقدمو خدمات التوظيف غالباً بدور أساسي في مساعدة الباحثين عن عمل، بمن فيهم الخريجين الجدد، للانتقال في سوق العمل طيلة مسيرتهم المهنية. ففي لبنان، يفتقر الموجهون في المدارس في كثير من الأحيان على التدريب الملائم للعمل كمرشدين مهنيين، في حين أن نطاق المؤسسة الوطنية للاستخدام (NEO) محدود.

مطابقة الوظائف في لبنان**على العكس، إن غياب معلومات وتحليلات سوق العمل (LMIA) في لبنان يجعل تحليل الماضي أو فهم الحاضر أو التخطيط للمستقبل أمراً مستحيلاً.**

يعود تاريخ الإحصاءات الرسمية، كاستطلاعات رأي الأسر وعمليات المسح العنقودي ودراسات القطاع ذات الصلة، إلى فترة ٢٠٠٩/٢٠١١، أي قبل بروز الأثر الكامل للأزمة المالية العالمية واندلاع الأزمة السورية التي أسفرت عن تدفق غير مسبوق للاجئين. تجدر الإشارة إلى أن البيانات المتوافرة غير موزعة على نحو كافٍ بين جميع أصحاب المصلحة الذين قد يستفيدون من هذه المعلومات. كما لا يمكن حالياً مقارنة البيانات الصادرة عن مؤسسات

تخطيط نشاطهم بأكثر دقة وتصميم التدخلات الأكثر ملاءمة في سوق العمل لمساعدة عملائهم.

يساعد توافر البيانات حول الشركات على فهم أنشطتها، واحتياجاتها الوظيفية، والاتجاهات الكامنة على صعيد الاقتصاد والتوظيف.

يمكن لمراكز خدمات التوظيف والوكالات والمنظمات الأخرى، المعنية بتقديم خدمات توظيف، المساهمة في توفير معلومات هامة تتعلق بالطلب في السوق. ويشمل ذلك عدد المؤسسات العاملة ضمن الرقعة الجغرافية لمكتب التوظيف، ونوع الأنشطة المدرجة وفقاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC)، وعدد الموظفين (العاملين بدوام كامل وبدوام جزئي) بحسب العمر والجنس، وشروط العمل بما في ذلك ساعات العمل والأجور والإعانات، وأنواع المهن ومستوى المهارات المطلوبة، وحركة دوران الموظفين. من الممكن إجراء التحليل على المستوى المؤسسي أو القطاعي أو وفق المنطقة الجغرافية التي تغطيها مراكز خدمات التوظيف.

من شأن النفاذ إلى تحليل موثوق لمعلومات سوق العمل (LMIA) أن يمكّن الأفراد من تحديد خيارات التوظيف المناسبة والاستعداد بشكل ملائم لوظيفتهم المختارة.

إن فهم عالم العمل يتطلب وجود نظام متطور، على غرار نظام المعلومات المهنية (OIS) الذي يوفر معلومات مهنية دقيقة تتعلق بتوصيف الوظيفة وشروط العمل والتقدم الوظيفي في مجالات مهنية محددة. وقد أعدت الحكومة اللبنانية نظام التصنيف المهني الوطني (NOC) استناداً إلى التصنيف الدولي الموحد للمهن (ISCO-88)، ومسودته المبينة على (ISCO-08).^٤ ومتى تمّ اعتماده، قد يشكل هذا النظام، الذي يقنن ويصف المهن الشائعة في الاقتصاد اللبناني، قاعدة لتطوير نظام المعلومات المهنية الوطنية (NOIS). وسيطلب ذلك تحديثات منتظمة من جانب جميع مؤسسات خدمات التوظيف ومؤسسات البحوث داخل البلاد.

وبالتالي سيوفر نظام مماثل، إن جرى تطويره، معلومات قيمة حول الفرص المتاحة للباحثين عن العمل لمساعدتهم على اتخاذ قرار واعٍ بشأن مسارهم الوظيفي. ويُعتبر حصول الشركات على هذه المعلومات ضرورياً من أجل المحافظة على قدرتها التنافسية في الوقت الذي تضع فيه شرحاً دقيقاً للوظائف المتوافرة في شركاتها، وتقديم شروط عمل لائقة، وملء الوظائف الشاغرة من خلال توظيف المرشحين المناسبين الذين يتمتعون بالمعارف والمهارات المؤاتية، ومن شأن كل ما سبق أن يساعد على التخفيف من مخاطر حركة دوران الموظفين وعلى زيادة الإنتاجية.

لم الحاجة إلى نهج منسق؟

في الكثير من الأحيان، من الممكن أن يساهم أصحاب المصلحة أنفسهم، الذين سيستفيدون من أنواع معينة من إحصاءات سوق العمل، في توفير بيانات قيّمة إلى نظام معلومات سوق العمل ككل.

قد تقدم الشركات والنقابات معلومات مهمة حول المهارات المطلوبة حالياً في قطاعاتها، فضلاً عن الاتجاهات الناشئة الدالة على المهارات التي ستحظى بالطلب الأكبر في المستقبل. وستمكن هذه المعلومات مؤسسات التدريب من إعداد دوراتها التدريبية بما يتناسب مع الطلب المتوقع. في المقابل، سيتيح ذلك أمام الخريجين الجدد في المستقبل الفرصة لاتخاذ قراراتهم في ما يتعلق بالخيارات التعليمية ذات الصلة بالسوق. وعلى نحو مماثل، تجد مؤسسات التدريب نفسها في موقع ممتاز لتوفير تفاصيل حول عدد الطلاب المرتقب أن يتخرجوا مع مهارات معيّنة، ما يسهّل عملية التوقعات المتوسطة الأجل على صعيد العرض في سوق العمل.

إن الخدمات التي تقدمها مراكز خدمات التوظيف العامة (PES) وغيرها من الجهات تُعتبر تكملية.

فالمهام التي تتولاها هي الأوسع نطاقاً، إذ تندرج في إطار توفير الخدمات إلى كل من الباحثين عن العمل والشركات على الصعيد الوطني مجاناً. ويمكنها ذلك من تطوير قاعدة بيانات كبيرة حول العرض والطلب. ومع وجود عدد كبير من العملاء، من المحتمل أن تكون قادرة على فهم سوق العمل الوطني، غير أنها لا تملك لا الوقت ولا الموارد اللازمة لإجراء تحليلات معمقة. تجدر الإشارة إلى أن الشركات التي تدفع لقاء خدمات التوظيف هي أبرز عملاء وكالات التوظيف الخاصة. إذ إنها تركز عادةً على قطاع مهني محدد (مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، أو على مستوى مهارات معين (كالمهنية أو أعلى منها) التي تُبدي الشركات استعدادها للدفع للحصول عليها، أو على منطقة جغرافية معينة. وبالتالي، يُعتبر

الرسم ٢: أمثلة مهمة ستجمع خاصة بمعلومات حول سوق العمل

معلومات مفيدة تتعلق بجانب الطلب في سوق العمل تتضمن:

- عدد ونوع الوظائف الشاغرة
- إحصاءات الأجور
- الأعمال المبتدئة / اغلاق هبوطاً
- توقعات التوظيف (قصيرة، متوسطة وطويلة المدى)
- مهارات في الطلب وفائضا

معلومات مفيدة تتعلق بجانب العرض في سوق العمل ما يلي:

- عدد الداخلين الجدد والعائدين إلى سوق العمل
- عدد الخريجين الجدد في مهارات مختلفة المجالات سنوياً
- أنواع من برامج التدريب المتاحة
- عدد من المؤسسات التعليمية / المهنية

مختلفة مثل إدارة الإحصاء المركزي (CAS)، والمؤسسة الوطنية للاستخدام (NEO)، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، ومعاهد بحوث سوق العمل، ومقدمي خدمات التوظيف، وغيرها. وفي بعض الحالات، يجعل التباين في وتيرة جمع البيانات إجراء المقارنات صعباً. ويقوم مقدمو خدمات التوظيف العاملة في لبنان بجمع بيانات عن الملفات التعريفية للباحثين عن عمل وعن الشركات في مناطق جغرافية محددة. غير أن هذه البيانات في معظم الأحيان غير مكتملة، كما لا يمكن اعتبار أنها تعكس الوضع في البلاد. علاوةً على ذلك، يقوم عدد قليل فقط من الشركات التي تقدم خدمات توظيف بتصنيف الباحثين عن العمل وفقاً للتصنيف المعياري الدولي للمهن (ISCO)، حتى أن عدداً أقل منها حتى يقوم بتسجيل أصحاب العمل من عملائها استناداً إلى التصنيف الصناعي المعياري الدولي لكافة الأنشطة الاقتصادية (ISIC)، ما يجعل مقارنة البيانات بين الشركات صعبة.

ثمة العديد من المنظمات والوكالات التي توفر خدمات توظيف في لبنان، لكن ما من تنسيق لمعلومات العمل ولا إحالة إلى الخدمات.

وتشمل المؤسسة الوطنية للاستخدام (NEO)، ومراكز خدمات التوظيف في الأونروا،^٥ ومختلف المنظمات غير الحكومية العاملة مع المجتمعات. أما المنظمات، على غرار منتدى المعاقين في لبنان الشمالي، وجمعية أرك أنسيل (Arc-En-Ciel)، واتحاد المقعدين اللبنانيين (LPHU)، فتقدم خدمات خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. فضلاً عن ذلك، ثمة العديد من الوكالات الخاصة التي تعمل في مجال توظيف العمال على المستوى المهني و/أو العمال المستعدين للعمل في الخارج. وكما هي الحال في العديد من البلدان، يستطيع الباحثون عن العمل والشركات اللجوء أيضاً إلى بوابات الوظائف عبر الإنترنت والإعلانات الإلكترونية. علاوةً على ما سبق، هناك العديد من الوكالات داخل لبنان التي تُعنى بمساعدة العمال المهاجرين.

إن عدم وجود تفويض المؤسسة الوطنية للاستخدام (NEO) للتنسيق والإشراف على وكالات التوظيف الخاصة وتلك التي لا تسعى الربح يؤثر سلباً على تماسك عملية مطابقة الكفاءات مع الوظائف المتاحة على المستوى الوطني.

في لبنان، لا تشمل مهام المؤسسة الوطنية للاستخدام (NEO) الإشراف والتنسيق بين وكالات التوظيف الخاصة والوكالات غير الربحية. ونتيجة لذلك، ما من طريقة موحدة لجمع البيانات، ولا نظام لتبادل المعلومات بين الوكالات، كما أنه لم يتم التحقق من صحة المعايير التي تستخدمها هذه الوكالات.

من أن تشمل التوجيهات المستقبلية ما يلي:

١) وضع اللزمة الأخيرة لنظام التصنيف المهني الوطني (NOCS)، واعتماده من قبل جميع أصحاب المصلحة الذين يعملون في أنشطة التوظيف، والتوصل إلى اتفاق بشأن أساليب ومعايير جمع البيانات من شأنه أن يشكل الأساس لوضع نظام آلي رسمي لتحليلات ومعلومات سوق العمل (LMIA) والمحافظة عليه ووضعه في متناول الجميع. هذا ولا بدّ من أن يضمّ معلومات محددة، على غرار ملفات تعريفية مهنية، ونشرات منتظمة خاصة بسوق العمل، وقوائم تشمل الوظائف المتوافرة حالياً وتلك التي قد تحظى بإقبال في المستقبل.

٢) ثمة حاجة إلى تعزيز التعاون لزيادة الموارد المتاحة إلى أقصى حدّ، وتبادل المعلومات التي تمّ جمعها، ووضع نظام إحالة الوظائف الشاغرة من أجل تبسيط الخدمات بالنسبة إلى الشركات والباحثين عن العمل على السواء. والمطلوب الآن تعزيز التعاون بين مقدمي خدمات التوظيف والجمعيات الصناعية والنقابات ومنظمات أصحاب العمل^٦ على صعيد إعداد الملفات التعريفية المهنية وغيرها من الأدوات. كما تُعتبر الاستراتيجيات المشتركة ضرورية لتلبية احتياجات فئات مستهدفة محددة مثل النساء، والشباب، وكبار السن من العمال، والخريجين الجدد، والأشخاص ذوي الإعاقة.

٣) كما يتعين أن يكون لمزودي خدمات التوظيف نطاق عمل أكبر ليطال شركات رسمية وغير رسمية، فضلاً عن مجموعة واسعة من الخدمات الإضافية، التي تشمل معارض الوظائف الخاصة بقطاعات محددة، والأنشطة الترويجية التي تتناول تحفظات الباحثين عن العمل بشأن بعض المهن، والدعم التقني لتلبية احتياجات العمال ذوي الإعاقة^٧، وبناء قدرات ووظائف الموارد البشرية في الشركات البالغة الصغر والصغيرة الحجم، واختبار وإصدار شهادات للباحثين عن العمل تُظهر كفاءاتهم الرئيسية.

نطاق تركيزها أضيق من مراكز خدمات التوظيف العامة، ما يمكّنها من تطوير فهم أكبر لقطاع سوق العمل التي تعمل فيه. من ناحية أخرى، تركز المنظمات غير الحكومية والوكالات غير الربحية في المقام الأول على احتياجات الباحثين عن العمل، علماً بأنها تصبّ اهتمامها عادةً على فئة مستهدفة معينة، مثل الشباب أو النساء العائدات إلى سوق العمل أو الأشخاص ذوي الإعاقة. ويُعتبر نطاق تركيز هذه المنظمات أضيق من مراكز خدمات التوظيف العامة، لكنها طورت في المقابل قدرة أكبر على معرفة وفهم احتياجات فئاتها المستهدفة.

في ظل غياب سلطة مركزية، سيسمح إتباع نهج منسق بملء الفراغ الحالي على صعيد معلومات وتحليلات سوق العمل.

في الوقت الراهن، ما من جهة مخولة بمهمة جمع وتحليل ونشر هذه المعلومات سوى إدارة الإحصاء المركزي (CAS)، التي توفر في الدرجة الأولى البيانات لتلبية حاجات الحكومة الإحصائية. إن بيانات هذه الإدارة غير قادرة على إعطاء صورة دقيقة ومتعمقة لسوق العمل تكون كافية للمساعدة على اختيار الوظيفة واتخاذ القرارات المهنية التي من شأنها أن تؤدي إلى توفير عمل مستدام. كما أن المعلومات المتوافرة حالياً لا تتيح لمقدمي التدريب الفرصة لوضع مناهجهم بشكل أفضل لتلبية متطلبات سوق العمل، أو للشركات ضمان توفر العمال في حال قررت توسيع أعمالها أو الاستثمار في أنشطة جديدة داخل البلد.

توصيات فورية

حتى الآن، لم تؤدّ الخطوات، التي تمّ اتخاذها لتعزيز التعاون بين بعض مقدمي خدمات التوظيف الرئيسيين، إلى إجراء أي تحليلات إضافية لسوق العمل ولا إلى زيادة نطاق خدماتهم. وبالتالي، لا بدّ

تم إعداد هذا الموجز من قبل دونا كولتز Donna Koeltz، وهي كبيرة أخصائي خدمات التوظيف سابقة في منظمة العمل الدولية، وتمت مراجعته من قبل باتريك دارو Patrick Daru، كبير أخصائي المهارات وقابلية التوظيف في المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية، مع مدخلات من السيدة أنابيللا سكوف Annabella Skof، والسيدة رانيا حكيم، والسيدة فرجينيا ليب Virginia Leape، استناداً إلى الأبحاث التي أجريت من قبل شركة تطوير المعرفة (KDC)، في إطار مشروع منظمة العمل الدولية «تمكين التكييف الوظيفي وحماية شروط العمل اللائق في المجتمعات الريفية المتضررة من أزمة اللاجئين السوريين في شمال لبنان».



منظمة
العمل
الدولية



الوكالة الإيطالية
للتنمية والتعاون

لمزيد من المعلومات، الاتصال:

منظمة العمل الدولية

المكتب الإقليمي للدول العربية

أريسيو سنتر - شارع جوستينيان - القنطاري

ص.ب. ٤٠٨٨ - ١١ رياض الصلح ٢١٥٠-١١٠٧ بيروت - لبنان

هاتف: +٩٦١ ١ ٧٥٢٤٠٠ - فاكس: +٩٦١ ١ ٧٥٢٤٠٥

بريد الكتروني: beirut@ilo.org - شبكة انترنت: www.ilo.org/arabstates

تابع منظمة العمل الدولية في الدول العربية على تويتر: @iloarabstates

٦. بما في ذلك غرف التجارة وجمعية الصناعيين اللبنانيين والنقابات المهنية الأخرى.

٧. للحصول على أمثلة حول الممارسات الجيدة في لبنان، راجعوا http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_232973.pdf